

Distr.: General
22 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥: الحالة الاقتصادية في أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

موجز

يقدم التقرير موجزا لتقييم التطورات الاقتصادية الرئيسية في عام ٢٠٠٤ والتوقعات قصيرة الأجل لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي نشرت في دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٥ رقم ١. ويُسلط التقرير الضوء على التطورات الرئيسية في عام ٢٠٠٤ والتطورات الحاصلة في الاقتصاد الكلي في المناطق دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي أوروبا الغربية والدول العشر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. ويجري التقرير استعراضا للتوقعات في الأجل القصير التي وإن كانت تشير إلى وجود بيئة اقتصادية دولية لا تزال مواتية فإنها ليست داعمة بالقدر الكافي إلى حد ما. ويدرس التقرير بعض قضايا السياسات مثل الإصلاحات الهيكلية وإطار سياسات الاقتصاد الكلي في أوروبا، والتحديات الذي يفرضه التنوع الاقتصادي في مجال السياسات في رابطة الدول المستقلة والضعف المالي وفي الاقتصادات السوقية والناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والتحديات المقبلة التي تفرضها العولمة.

أولا - التطورات الرئيسية في عام ٢٠٠٤

انتعاش عالمي قوي

١ - تميز الانتعاش الاقتصادي العالمي بزخم قوي في عام ٢٠٠٤. وازداد حجم الناتج العالمي بنحو ٥ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة. وكانت تلك أسرع زيادة في متوسط المعدل السنوي على مدى ثلاثين عاما. ويبدو أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط لم يؤثر إلا بشكل متواضع في النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٤.

٢ - وظلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين القوتين الرئيسيتين الدافعتين للنمو العالمي. وبرزت ديناميكية الاقتصادات السوقية الآسيوية الناشئة. وعلى العكس من ذلك تباطأ الانتعاش في اليابان بعد الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وحدث أيضا نمو سريع على نحو ملحوظ في رابطة الدول المستقلة يعزى إلى حد كبير إلى ازدهار أسعار السلع. وانتعش النشاط الاقتصادي أيضا في دول أمريكا اللاتينية. وفي معظم بلدان وسط وشرق أوروبا، استمر النشاط الاقتصادي بزخم ضخم. وبقيت منطقة اليورو، على ما كانت عليه في عام ٢٠٠٣، المنطقة الأبطأ في حركة الانتعاش العالمي.

٣ - وظل معدل التضخم العالمي متواضعا بالرغم من الضغوط القوية الصاعدة في أسعار الطاقة. وغاب إلى حد كبير ما يسمى بآثار الجولة الثانية لارتفاع أسعار الطاقة، وهو انعكاس لاستمرار اعتدال الأجور والحدارة التي اكتسبتها السلطات النقدية في الحد من أي فورة تضخمية وليدة.

٤ - وكان استمرار تواضع التوقعات بحدوث تضخم عاملا من عوامل استمرار انخفاض معدلات الفائدة في الأجل الطويل في أسواق رأس المال الدولية. وواصلت الأسواق الناشئة الاستفادة من الأوضاع المالية المؤاتية مع استمرار الأخطار المتعلقة بأسعار الفائدة عند مستويات منخفضة للغاية. وارتفعت التدفقات الصافية لرأس المال الخاص إلى الأسواق في البلدان النامية والأسواق الناشئة إلى أعلى مستويات لها منذ حدوث الأزمة في شرق آسيا.

٥ - وثمة مسألة تثير قلقا كبيرا هي ازدياد حجم الاختلالات الخارجية فيما بين الاقتصادات والمناطق الرئيسية في الاقتصاد العالمي. واستمر ازدياد حجم العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى يساوي ٥,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤. والوجوه المقابلة الرئيسية لهذا العجز هي فوائض الحسابات الجارية الضخمة في اليابان والأسواق الآسيوية الناشئة وبقدر أقل في منطقة اليورو (ألمانيا أساسا). وتتطلب معالجة هذه الاختلالات العالمية دون إحداث تغييرات مخلة بتدفقات

رأس المال الدولية وأسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية استجابات وطنية ودولية ملائمة تتعلق بالسياسة الاقتصادية.

استمرار الطلب المحلي القوي في دفع الانتعاش في الولايات المتحدة

٦ - نما النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بخطى سريعة في عام ٢٠٠٤ بسبب قوة الطلب المحلي. وارتفع حجم الصادرات في بيئة خارجية مؤاتية وساعده ضعف الدولار في ذلك، ولكن الزيادة المستمرة في حجم الواردات تعني أن التغيير في الصادرات الحقيقية الصافية ظل يعرقل الناتج المحلي. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٤,٤ في المائة، وهي زيادة تفوق بكثير على معدل اتجاه نمو الناتج البالغ نحو ٣,٢٥ في المائة؛ وأصبحت نتيجة لذلك الفجوة بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي صغيرة للغاية في عام ٢٠٠٤. وتمثلت الدعامة الرئيسية للنشاط الاقتصادي في الاستهلاك الخاص الذي يدعمه سوق عمل ينتعش ببطء، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة وتأثير الثروة الناجمة عن ازدهار سوق العقارات. وظل معدل المدخرات الشخصية عند مستوى منخفض للغاية. وازدهر حجم الإنفاق التجاري على المعدات والبرامجيات نتيجة للتحسن الكبير في أرباح الشركات وفي معدل استخدام طاقات أكبر والخوافز الضريبية. وانعكس الانتعاش الذي تلكأ لمدة طويلة على غير معتاد، في زيادة فرص العمل بالرغم من أن ذلك محكوم نسبيا بالمعايير التاريخية. وزاد نوعا ما حجم التضخم في الأسعار الاستهلاكية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة أساسا. وارتفعت أحجام العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري إلى مستويات قياسية في عام ٢٠٠٤.

٧ - وفي مواجهة خلفية النمو الاقتصادي النشط شرع مصرف الاحتياطي الاتحادي في الرفع التدريجي المستهدف لأسعار الفائدة على الأموال على الصعيد الاتحادي. ولكن السياسة النقدية ظلت داعمة بقوة للنمو الاقتصادي. وفضلا عن ذلك فإن التقييد الذي اتسم بالاعتدال للسياسة النقدية عوضه خفض إضافي في سعر الدولار مما أدى إلى أوضاع مؤاتية إلى حد كبير في ما يتصل بإقراض النقدية. وفي الوقت ذاته بقيت أسعار الفائدة طويلة الأجل منخفضة للغاية. وبعد سنتين من التحفيز المالي القوي لم تشهد السياسة المالية إلا توسعا ضئيلا في عام ٢٠٠٤. وأصبح حجم العجز العام في الميزانية الحكومية يساوي أكثر من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤.

الانتعاش في منطقة اليورو يفقد زخمه

٨ - في منطقة اليورو فقد الانتعاش الدوري زخما كبيرا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. إذ أن نمو الصادرات الذي كان يقود عملية الانتعاش ضعف في مواجهة خلفية من التباطؤ

المعتدل في الاقتصاد العالمي إلى جانب الآثار السلبية التي رتبها ارتفاع اليورو على تنافسية الأسعار. وكان الطلب المحلي راكدا وفقد بالتالي الحيوية اللازمة لتعويض الضعف في الطلب الخارجي. وظل الاستهلاك الأسري الخاص غير نشيط وتناقص بسبب ضعف الثقة لدى المستهلك وضآلة النمو في الدخول الحقيقية من الأجور مما عكس أيضا البطء في انتعاش سوق العمل. وشهد الاستثمار الثابت ارتفاعا ضئيلا في عام ٢٠٠٤ ولكنه فشل في تحقيق زخم ذي قيمة. وتضاءل حجم الاستثمار الثابت للأعمال التجارية والصناعية بسبب عدم التيقن من التوقعات متوسطة الأجل المتعلقة بالطلب وكذلك بسبب الارتفاع في أسعار النفط. ولكن يوازن ذلك على ما يبدو التحسن المحتمل في أوضاع الإنفاق على الاستثمار بسبب استمرار إحراز التقدم في إصلاح ميزانيات الشركات والأوضاع المالية الداعمة وتحسن فرص الربحية في ظل انتعاش دوري للإنتاجية مصحوب باعتدال في الأجور. وفي هذه الحالة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بالسنة السابقة. ويخفي متوسط الناتج قدرا من التباين في أداء النمو لفرادى البلدان الأعضاء في منطقة اليورو يتراوح بين زيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يزيد على ١ في المائة بقليل في إيطاليا والبرتغال وهولندا ونمو مزدهر بمعدل ٤ في المائة وأكثر في كل من أيرلندا ولكسمبورغ (انظر الجدول ١-١-١ أدناه). وشهدت ألمانيا، وهي الاقتصاد الرئيسي في منطقة اليورو، عودة لمتوسط النمو السنوي الإيجابي في عام ٢٠٠٤ بعد سنتين من الكساد الذي كاد أن يكون تاما.

٩ - وظل معدل تضخم أسعار الاستهلاك في منطقة اليورو معتدلا في عام ٢٠٠٤ وبلغ في المتوسط ٢ في المائة تقريبا. وحدثت ضغوط بارتفاع معدلات التضخم الأساسية نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والزيادة في الأسعار المفروضة من الحكومات والضرائب غير المباشرة. ولكن وازن ذلك تطورات مؤاتية في الأسعار المتعلقة ببنود أخرى، أبرزها انخفاض أسعار الأغذية غير المجهزة. وظل التضخم الرئيسي، الذي يستبعد أسعار منتجات الطاقة والأغذية غير المجهزة، عند نفس مستوى معدلات التضخم الأساسية في عام ٢٠٠٤. وبسبب الزيادات الأقوى في الإنتاجية التي صاحبها الاستمرار في تقييد الأجور، لم ترتفع تكاليف وحدة العمل (في الاقتصاد ككل) إلا بشكل ضئيل في عام ٢٠٠٤.

١٠ - وظلت أسواق العمل ضعيفة عموما في منطقة اليورو. وزاد معدل العمالة بنسبة ٠,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بالسنة السابقة. وارتفع معدل البطالة بشكل أكبر ليصل إلى ٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بمتوسط المعدل السنوي الذي وصل إلى ٧,٨ في عام ٢٠٠١.

١١ - ولا يزال النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو مدعوما لانخفاض في أسعار الفائدة. وفي ضوء هشاشة قوى النمو الدوري والتوقعات المعتدلة المتعلقة بالتضخم، أبقى البنك المركزي الأوروبي المعدل الرئيسي لإعادة التمويل دون تغيير عند نسبة ٢ في المائة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وظلت أسعار الفائدة الفعلية القصيرة الأجل قريبة من الصفر في معظم عام ٢٠٠٤. كما بقيت أسعار الفائدة منخفضة للغاية أيضا في الأجل الأطول من نطاق الاستحقاق. وفي سوق السندات، وصل متوسط العائدات على السندات الحكومية لمدة عشر سنوات في منطقة اليورو أعلى مستوى له ليلبلغ ٤,٤ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ولكنه انخفض إلى ٤ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤. بيد أن الارتفاع الإضافي في سعر اليورو قد أدى إلى نوع من التقييد في الأوضاع النقدية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤.

١٢ - وشهدت السياسة المالية في منطقة اليورو توسعا ضئيلا في عام ٢٠٠٤ على النحو الذي يشير إليه الانخفاض الضئيل في فائض الرصيد الأساسي الذي يعدل دوريا. وبلغ متوسط العجز الفعلي في الميزانية الحكومية العامة ٢,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤، أي لم يتغير بشكل كبير عما كان عليه في السنة السابقة. وزاد العجز في الميزانية زيادة كبيرة عن العتبة المحددة بنسبة ٣ في المائة (المحددة في ميثاق الاستقرار والنمو) وذلك في ألمانيا وفرنسا وخاصة في اليونان.

الأداء المؤاتي للنمو في الاقتصادات الأخرى في أوروبا الغربية

١٣ - في المملكة المتحدة احتفظ الانتعاش الدوري بزخم قوي نسبيا في عام ٢٠٠٤. وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يزيد تقريبا على ٣ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٣. وكان الاستهلاك الخاص مرة أخرى الدعامية الأساسية في النمو الاقتصادي بدعمه تأثير الثروات الناجمة من الازدهار في سوق العقارات. ولكن يبدو أن ارتفاع أسعار الفائدة وما صحبه من التضيق التدريجي في السياسات النقدية كان له أثر في تلطيف سوق العقارات على نحو ما يوحي به التباطؤ في الزيادات في أسعار المنازل في النصف الثاني من السنة. كما أن تكوين رأس المال الثابت ارتفع أيضا بقوة في عام ٢٠٠٤. وسار النمو الاقتصادي النشط جنبا إلى جنب مع استمرار زيادة الطلب على العمالة؛ وفي الوقت نفسه، انخفض معدل البطالة إلى رقم قياسي. وتبين التقديرات المنقحة أن موقف السياسة المالية كان محايدا إلى حد كبير في عام ٢٠٠٤ بعد عامين من التنشيط المالي القوي. وكان عجز الميزانية الحكومية العامة في عام ٢٠٠٤ أعلى بقليل من العتبة المحددة بنسبة ٣ في المائة المنصوص عليها في القواعد المالية للاتحاد الأوروبي.

١٤ - وفي بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى خارج منطقة اليورو، انتعش النمو الاقتصادي بقوة في الدانمرك والسويد في عام ٢٠٠٤، مع ارتفاع الناتج بمعدل يزيد اتجاهه الطويل الأجل. وكان الأداء الاقتصادي في اقتصادات أوروبا الغربية خارج الاتحاد الأوروبي (أيسلندا وسويسرا والنرويج) أداء جيدا إلى حد كبير أيضا في عام ٢٠٠٤. وفي ضوء ذلك، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أوروبا الغربية ككل بنحو ٢,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بالسنة السابقة.

احتفاظ بلدان وسط وشرق أوروبا بمعدل نمو إيجابي بالمقارنة بأوروبا الغربية

١٥ - انتعش النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في بلدان وسط وشرق أوروبا الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنحو ٥ في المائة يقوده انتعاش قوي في بولندا. وواصلت جميع اقتصادات دول البلطيق نموها بخطى سريعة. واستند النمو في اقتصادات البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ إلى قاعدة عريضة تقوم على استهلاك نشط وإنفاق على الاستثمار وطلب خارجي قوي. وكان النمو في الواردات نشطا عاكسا قوة في الطلب المحلي والصادرات. وواصلت الصادرات الصافية مساهمتها الإيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في بولندا وسلوفاكيا ولكن أثرها ظل سلبيا في الأماكن الأخرى. وكانت سياسات الاقتصاد الكلي داعمة للنمو بشكل عام. ومكنت النواتج المالية الجيدة المصارف المركزية من الإبقاء على الأوضاع النقدية المؤاتية. بيد أنه بالرغم من تسارع النمو في الناتج فقد كان بتهيئة الوظائف الصافية ضعيفا نوعا ما مع أن البطالة قد انخفضت بدرجة ضئيلة. وتوضح الثنائية في سوق العمل من وجود الاختناقات وأوساط العمالة المدربة إلى جانب انعدام الوظائف لطلاب العمل من ذوي المهارات المتدنية وهي الفئة المهيمنة على جموع العاطلين عن العمل في الأجل الطويل. وزاد حجم التضخم بنسبة ضئيلة في البلدان الثمانية في الاتحاد الأوروبي مما يعكس أحد العوامل الخارجية المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك الارتفاع في أسعار الطاقة المستوردة.

١٦ - وازدادت سرعة معدل النمو أيضا في جنوب شرق أوروبا بشكل كبير، بفضل قوة الطلب المحلي والصادرات. وارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنحو ٨ في المائة (انظر الجدول ١-٢ أدناه) استنادا إلى قوة انتعاش أكبر اقتصاديين في المنطقة وهما تركيا ورومانيا. واستمرت بعض البلدان في المنطقة (ولا سيما البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي وهي بلغاريا ورومانيا وكرواتيا) في الاستفادة من تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي

إلى الداخل مما ساهم بدوره في تعزيز إعادة تشكيل وتحديث اقتصاداتها وفي التعجيل بنمو الصادرات.

١٧ - ونما في عام ٢٠٠٤ معدل العمالة في بلغاريا ولكنه ظل راكدا في كرواتيا، وتدنى إلى حد ما في رومانيا. وتدهورت في عام ٢٠٠٤ حالة سوق العمالة في البلدان المتبقية عموما، وواجهت بلدان أخرى منها معدلات بطالة عالية بدرجة مفرطة. واستمرت تدابير القضاء على التضخم في معظم البلدان في عام ٢٠٠٤، عاكسة انتهاجها تشديدا نسبيا في السياسات النقدية، وارتفاعا إسميا في قيمة العملات في بعض الحالات. بيد أن العديد من الاقتصادات ما تزال تواجه تحديات كبيرة في سياسات الاقتصاد الكلي مثل العجز المالي الكبير (رومانيا وصربيا والجبل الأسود) والعجز في الحساب الجاري (أغلبية اقتصادات جنوب شرق أوروبا). وظلت كرواتيا تعاني عجزا مزدوجا مستمرا.

رابطة الدول المستقلة كانت أحد أسرع المناطق نموا في العالم للسنة الثانية على التوالي

١٨ - مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قارب ٨ في المائة، استمرت منطقة رابطة الدول المستقلة بأكملها، بما فيها أكبر اقتصاد فيها، وهو اقتصاد روسيا، في الانتفاع من الطفرة العالمية في أسعار السلع الأساسية. وفي أغلبية اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالموارد، كان العامل الرئيسي وراء نمو ناتجها هو تسارع نمو صادرات السلع الأساسية (وخصوصا النفط والغاز الطبيعي). وفي ذات الوقت، ارتبط النمو القوي في الناتج لسنوات عديدة بطفرة في الطلب المحلي، وخاصة الاستهلاك الخاص. وفي كثير من البلدان، انتعش أيضا الاستثمار الثابت، الذي تركز معظمه في الصناعات الاستخراجية. واستمر مجموع العمالة في بلدان رابطة الدول المستقلة في الازدياد منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٣؛ غير أن هذا يعكس في المقام الأول تطورات في بعض الاقتصادات الكبرى (روسيا في المقدمة). وقرب نهاية عام ٢٠٠٤، بلغ عدد العاطلين عن العمل قسريا في بلدان رابطة الدول المستقلة نحو ١٠ ملايين نسمة، أي ما يعادل نسبة ٨ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا في المنطقة.

١٩ - واتسمت سياسات الاقتصاد الكلي في كثير من اقتصادات رابطة الدول المستقلة بالتوسعية، الأمر الذي أعطى دفعة أخرى للنشاط الاقتصادي. وأصبح التحيز في الإنفاق العام دعما لدورة معينة واضحة في بعض البلدان في عام ٢٠٠٤، مما أدى إلى تدهور في موازينها المالية الهيكلية. ومثلت مع ذلك إحدى النتائج في أن بدأت معدلات التضخم في الانخفاض ببطء أكثر، وحدث في بعض الحالات تدهور أيضا في الموازين المالية. وازدادت ضغوط التكاليف مع ارتفاع تكاليف العمالة بمعدل أسرع من ارتفاع أسعار الإنتاج. ومن

المرجح أن يؤجج الانتعاش القوي في طلب المستهلكين مزيدا من ضغوط التضخم. وخضعت عملات أغلبية الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية لضغوط متنامية لرفع قيمتها نتيجة لارتفاع عائدات صادراتها. وتظهر بصورة متزايدة أعراض 'المرض الهولندي' في بعض الاقتصادات، وخصوصا روسيا، مما جعل إدارة النقدية غاية في الصعوبة.

ثانيا - التوقعات القصيرة الأجل

ما تزال البيئة الاقتصادية الدولية مؤاتية وإن كانت ليست داعمة بالقدر الكافي

٢٠ - من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٥، وإن كان ينتظر أن يبلغ في المتوسط نحو ٤,٢٥ في المائة. وسيستمر النمو النشط في التجارة العالمية يعتمد على الصين والولايات المتحدة بوصفهما المحركين الرئيسيين لذلك النمو.

٢١ - وتشير التنبؤات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة سيزداد بنحو ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، أي سينخفض عن معدله البالغ ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ (انظر الجدول ١-١-١) أدناه، ولكنه سيظل مع ذلك أعلى بقليل مما كان مقدرا له لعام ٢٠٠٥. وعموما، سيكون النشاط مدعوما بقوة الطلب المحلي المستمر رغم تواضعه. وينبغي أن تنشط الصادرات جراء تخفيض قيمة الدولار، وبسبب قوة الطلب الخارجي في أسواق الولايات المتحدة الرئيسية في آسيا وأمريكا اللاتينية. غير أن الواردات سترتفع أيضا وبالتالي سيظل التغيير في الصادرات الصافية الحقيقية يعمل بمثابة عامل معرقل للنشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يستمر الاحتياطي الاتحادي تدريجيا في رفع معدلات الفائدة القصيرة الأجل لتحويل السياسات النقدية أكثر فأكثر نحو موقف محايد خلال عام ٢٠٠٥. والمتوقع أن تكون السياسة المالية تقييدية بدرجة ضئيلة في عام ٢٠٠٥.

استمرار النمو في أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة ولكن بمعدلات متباينة

٢٢ - تشير التوقعات القصيرة الأجل لأوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة إلى أن النمو الاقتصادي سيستمر خلال عام ٢٠٠٥، برغم أنه سيكون بمعدلات متفاوتة بقدر كبير في المناطق دون الإقليمية الرئيسية. وستظل منطقة اليورو متخلفة مقارنة بالمناطق الرئيسية من الاقتصاد العالمي. ويظل أداء منطقتي وسط وشرق أوروبا أفضل كثيرا من منطقة اليورو. وسيضعف النمو الاقتصادي نوعا ما في بلدان رابطة الدول المستقلة، بيد أن متوسط المعدلات سيظل أعلى كثيرا من المعدل الأوروبي.

معدل انتعاش متواضع في منطقة اليورو

٢٣ - فيما يتعلق بمنطقة اليورو، تشير التنبؤات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيزداد في المتوسط بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ (انظر الجدول ١-١-١ أدناه). وبالنسبة لأوروبا الغربية ككل، سيكون معدل النمو أعلى بفارق ضئيل بنسبة ٢ في المائة، مما يعكس زخماً أقوى بقدر ضئيل في النمو في البلدان خارج منطقة اليورو. وتنخفض معدلات النمو هذه للعام ٢٠٠٥ قليلاً عنها في عام ٢٠٠٤، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن عدد أيام العمل فيها أقل. وسيستمر النمو الإيجابي في بقية العالم يدعم الصادرات التي تظل الدعامة الأساسية للنمو. ولتسريع الانتعاش، سيتعين أن يزداد الطلب المحلي بمعدل أقوى مما هو متوقع حالياً. فمن بين ثلاثة اقتصادات رئيسية في منطقة اليورو، سيظل النمو الاقتصادي بطيئاً في ألمانيا وإيطاليا في عام ٢٠٠٥؛ وفي فرنسا، تشير التنبؤات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيزداد بمعدل قرابة ٢ في المائة. وخارج منطقة اليورو، في المملكة المتحدة، من المتوقع أن يتباطأ متوسط المعدل السنوي للتوسع الاقتصادي ليصل إلى ٢,٥ في المائة. ومن المتوقع أن يكون موقف السياسة المالية محايداً بشكل عام (بل وربما تقييداً بدرجة ضئيلة) بالنسبة لمنطقة اليورو وبالنسبة لأوروبا الغربية ككل في عام ٢٠٠٥. وفي ضوء هشاشة عوامل النمو المحلي والأثر المخفف لقوة اليورو على النشاط الاقتصادي المحلي والتضخم، من المرجح أن تظل السياسات النقدية في منطقة اليورو في موقف "تريث وترقب". ومن المتوقع أن يترك البنك المركزي الأوروبي معدلات الفائدة على حالها دون تغيير في عام ٢٠٠٥، ولكنه قد يتدخل لمقاومة أي إضعاف لعملية الانتعاش بتخفيض معدلات الفائدة، وخصوصاً وأن ارتفاع قيمة اليورو سيخفف من أثر التضخم بسبب العوامل الخارجية.

النمو الاقتصادي سيظل قوياً في وسط وشرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة

٢٤ - على الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بدأ يتباطأ في بلدان وسط وشرق أوروبا الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، تشير المؤشرات الاقتصادية الأخيرة إلى توقعات موافقة في الأجل القصير. ففي عام ٢٠٠٥، قد يتباطأ متوسط معدل النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية إلى حد ما مقارنة بعام ٢٠٠٤، ولكنه بنسبته البالغة ٤,٥ في المائة، سيبقى أعلى كثيراً من المتوسط في أوروبا الغربية. ويتنظر أن تؤدي الزيادة الملحوظة في مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الجديدة إلى تسريع عملية إعادة الهيكلة الجارية وتنشيط الصادرات. ومن المتوقع حدوث قدر أكبر من التوحيد المالي في بعض البلدان في عام ٢٠٠٥، لكن تأثيره الملطف على الطلب المحلي من المتوقع أن يكون هامشياً. كما أن أغلبية اقتصادات جنوب شرق أوروبا تعتزم أيضاً المحافظة على معدلات نمو قوية في عام

٢٠٠٥ ولكن سيكون من الصعب المحافظة على المعدلات المرتفعة بشكل غير عادي التي تحققت في بعض البلدان في عام ٢٠٠٤، وعموما من المؤكد أن يظل الطلب المحلي نشطا وأن يوفر دعما قويا للنشاط الاقتصادي في تلك البلدان. وسيظل التحسن في الوساطة المالية وسرعة التوسع في الائتمان يدفعان نمو الناتج في كل وسط وشرق أوروبا. ومع ذلك، وبالرغم من معدلات نمو الناتج القوية نسبيا في عام ٢٠٠٥، يرجح أن تظل الزيادات في العمالة صغيرة.

٢٥ - وقد يفقد النشاط الاقتصادي في بلدان رابطة الدول المستقلة ككل قدرا من الزخم في عام ٢٠٠٥، ومع ذلك من المتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنحو ٦,٥ في المائة. وستسود معدلات نمو متباطئة في جميع الاقتصادات الكبيرة ببلدان رابطة الدول المستقلة - وهي أوكرانيا، وبيلاروس، وروسيا، وكازاخستان - بعد تطور عوامل خارجية مثل أسعار السلع الأساسية والطلب في الأسواق الرئيسية بالمنطقة. وينتظر أن يظل الطلب المحلي في بلدان رابطة الدول المستقلة نشطا بصفة عامة غير أن أثره على النشاط الاقتصادي المحلي سيتوقف على مدى استجابة العرض المحلي. ومن المتوقع أن يظل موقف سياسات الاقتصاد الكلي محايدا بشكل عام في الاقتصادات الكبيرة، ربما باستثناء أوكرانيا، التي يتوقع أن تشهد قدرا من التقييد المالي. وفيما قد يحدث قدر من التحسن الإضافي في الأجل القصير في أسواق العمل، سيتعين مع ذلك على الكثير من اقتصادات رابطة الدول المستقلة أن تواجه تحديات إعادة الهيكلة نظرا لأن التعديلات في العمالة كانت متخلفة عموما عنها في الناتج.

هيمنة مخاطر الهبوط

٢٦ - تبشر توقعات خط الأساس القصيرة الأجل بنجاح نسبي للاقتصاد العالمي، وإن كان ذلك يحجب بصورة مخيبة للآمال ضعف النمو في منطقة اليورو. غير أن التوقعات مخوفة بالمخاطر، ولا تزال في الغالب الأعم مخاطر هبوط. ومن أوجه عدم التيقن الرئيسية احتمال تطور الأسواق الدولية للنفط. وهناك خطر هبوط محتمل آخر هام يواجه الاقتصاد العالمي هو العجز الضخم والمتنامي في الحساب الجاري للولايات المتحدة. ونظرا لأن الاقتصاد العالمي لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة بوصفها المحرك الرئيسي للنمو، فإن ذلك يجعل بوضوح التوقعات عرضة للتباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة بقدر أكبر مما كان متوقعا في التنبؤات الراهنة. وفضلا عن ذلك، فإن التصحيح الضروري للاختلالات الهائلة المحلية والخارجية التي طرأت على اقتصاد الولايات المتحدة يكاد يكون غير ممكن دون حدوث تباطؤ أوضح إلى حد ما في الطلب المحلي ونمو في الناتج.

٢٧ - وفضلا عن ذلك، ظلت معدلات الفائدة الطويلة الأجل في أسواق رأس المال الدولية في مستويات انتعاش منخفضة بشكل استثنائي حتى الآن، وهو ما يعكس في جملة أمور استمرار توقعات مستويات تضخم معتدلة، وضعف عرض سندات الشركات (وهي انعكاس لتوحيد الميزانيات) وشراء سندات الخزنة الأمريكية بكميات كبيرة من قبل البنوك المركزية الآسيوية. ويمكن أن يحدث ارتفاع أقوى من المتوقع في معدلات الفائدة الطويلة الأجل بسبب ضعف تلك العوامل وكذلك بسبب ازدياد القلق في الأسواق المالية من العجز المالي الضخم والمستمر للولايات المتحدة، وما يتبع ذلك من أثر يقلل النمو الاقتصادي.

٢٨ - وفي أوروبا الغربية، ونظرا لاعتمادها الكبير في الوقت الراهن على نمو الصادرات، فإن الانتعاش أكثر عرضة للتأثر بحدوث أي ضعف ملحوظ في النمو العالمي يتجاوز ما تشير إليه التنبؤات حاليا. كما أن أي ارتفاع حاد آخر في قيمة اليورو من شأنه أن يقلل كثيرا فرص النمو بل ويؤدي أيضا إلى خطر حدوث ركود في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٥. وفي بعض البلدان (إسبانيا، أيرلندا، فرنسا، المملكة المتحدة) يشمل خطر الهبوط أيضا احتمال حدوث انعكاس مفاجئ وكبير في الأسعار المرتفعة للمساكن، مع ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الثروة، وبالتالي، عواقب وخيمة على الاستهلاك الخاص للأسر المعيشية وعلى معدل النمو الاقتصادي عموما. وثمة خطر صاعد محتمل يتمثل في أن استثمارات قطاع الأعمال قد تستجيب بصور إيجابية أكثر مما هو متوقع لاستمرار ظروف التمويل المؤاتية وتحسن هامش الربحية. غير أن احتمال حدوث هذا الأخير ليس كبيرا للغاية نظرا للتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي.

٢٩ - وتشمل المخاطر الخارجية الرئيسية للتوقعات المتعلقة بوسط وشرق أوروبا احتمال حدوث تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وحدوث ارتفاع في أسعار الطاقة ارتفاعا كبيرا يفوق ما كان متوقعا. وإذا استمر التضخم الناتج عن العوامل الخارجية في الارتفاع، فقد يقود ذلك إلى موقف تقييدي بدرجة أكبر في السياسات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي. وما يزال هناك عدد كبير من الاقتصادات في المنطقة يواجه تحديات هامة في سياسات الاقتصاد الكلي، مثل العجز المالي الضخم والعجز الضخم في الحسابات الجارية. وينطوي إجراء الانتخابات المقبلة في العديد من البلدان على خطر زيادات في الإنفاق العام قبل الانتخابات مما قد يضر بمصداقية السياسات ويمكن أن يسفر عن قيود نقدية، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل، وانخفاض القدرة على المنافسة. وتتمثل أكثر تحديات السياسات الملحة التي تواجه الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في تحقيق التوحيد المالي المستدام وتنفيذ إصلاحات هيكلية لنمو ترافقه فرص عمل وفيرة.

٣٠ - وتظل نقاط الضعف الهيكلية الرئيسية في اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة هي اعتمادها الكبير على صادرات الموارد الطبيعية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، الأمر الذي يعني درجة عالية من الضعف في مواجهة الهزات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دلائل الآن، وخصوصا في روسيا، على أن انعدام التنافسية، المقترنة بارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية (المرض الهولندي) أصبحت تشكل عبئا على المنتجين المحليين، وعاملا معرقلا للنشاط الاقتصادي المحلي الكلي. كما أن قدرة سياسات الاقتصاد الكلي على معالجة تلك التطورات السلبية تعد محدودة إلى حد بعيد. وما لم يتمكن المنتجون المحليون من التصدي لها على المستوى الجزئي عن طريق المزيد من إعادة الهيكلة، فمن المرجح أن تحدث عواقب سلبية على نمو الناتج في البلدان المتأثرة، وبخاصة في صناعاتها التحويلية. وهكذا فإن فرص النمو الطويل الأجل في اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة يتوقف على نجاحها في تنويع اقتصاداتها وفي تنفيذ إصلاحات رئيسية في أسواق المنتجات والأسواق المالية.

ثالثا - قضايا منتقاة في مجال السياسات

ألف - نحو إيجاد توازن: الإصلاحات الهيكلية وإطار سياسة الاقتصاد الكلي في أوروبا

٣١ - في أوروبا، لا تبدو إمكانية تعويض الضعف في نمو الطلب المحلي في الأجل القصير من خلال تعزيز الصادرات إلى بقية العالم مؤقتة للغاية. فالانتعاش في الاقتصاد الأوروبي كاد يصل إلى توقف تام في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٤ والتنبؤات الحالية لا تشير إلا إلى ارتفاع متواضع في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٥.

٣٢ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه السياسة العامة في تخطي الفجوة بين الأقوال المنمقة الواردة في جدول أعمال لشبونة الطموح، الذي يهدف إلى خلق اقتصاد تنافسي ونشط يضاهي اقتصاد الولايات المتحدة، والحقيقة المرة المتمثلة في الفشل بشكل كبير في بلوغ الغايات المطلوب تحقيقها في الأجل المتوسط. ويتمثل أحد أوجه القصور الرئيسية في جدول أعمال لشبونة في تركيزه الذي يكاد يكون حصريا على الإصلاحات في جانب العرض كأساس لخلق اقتصاد نشط يجمع بين العمالة القوية ونمو الإنتاجية. غير أن نتائج السوق لا تتحدد بالعرض وحده، بل بالتفاعل بين قوى العرض والطلب. وسيكون من الصعب بلوغ غايات جدول أعمال لشبونة في سياق النمو الضعيف في الطلب المحلي.

٣٣ - وتعد المحافظة على استمرار معدلات أعلى النمو شرطا لا غنى عنه للمحافظة على النموذج الأوروبي، باهتمامه البالغ بالتضافر الاجتماعي. ثم إن ضغوط التكيف الناشئة عن تكثيف ضغوط المنافسة الدولية، وسرعة معدلات التغير التقني (مع وجود تحيز واضح ضد

العمالة ضعيفة المهارات) إلى جانب شيخوخة السكان، كلها تجعل تلك التحديات أكثر صعوبة.

٣٤ - وخلص تقرير قدم مؤخرا عن استراتيجية لشبونة، يُعرف بتقرير كوك، إلى أن الخطة فضفاضة للغاية وتتضمن أهدافا متضاربة إلى حد ما. ولذا، اقترح التقرير ضرورة أن تركز الاستراتيجية على خمسة مجالات ذات أولوية، يمكن تحقيق تقدم فيها في إطار برامج العمل الوطنية، وإن كان ذلك يظل أيضا فضفاضا إلى حد كبير. وتتمثل هذه المجالات في إقامة مجتمع معلومات يركز بشكل قوي على الابتكار والبحث؛ والانتهااء من إنشاء سوق داخلية، الأمر الذي يتطلب تكاملا أوثق بين أسواق الخدمات والصناعات المتعلقة بالشبكات؛ وتعزيز مناخ أكثر ملاءمة للأنشطة التجارية، وذلك من خلال جملة أمور منها، تسهيل الدخول إلى الأسواق، وإقامة أسواق لرؤوس أموال المشاريع؛ وإجراء مزيد من الإصلاحات لأسواق العمل، تهدف إلى تحسين حراك العمالة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي؛ وتشجيع ممارسات الحفاظ على الاستدامة البيئية.

٣٥ - بيد أن زيادة إمكانيات النمو في أوروبا، لا تتطلب إدخال إصلاحات على جانب العرض فحسب، ولكنها تتطلب أيضا وضع إطار لسياسات الاقتصاد الكلي يتسم بدرجة كافية من المرونة (ويعني ذلك بصفة رئيسية السياسات النقدية والمالية) يكون "داعما للنمو إلى أكبر حد ممكن" (تقرير كوك)، ويولي في الوقت نفسه اهتماما كافيا للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. ومن منطلق مشابه، أكد تقرير سابير، على ضرورة الدمج بين إصلاحات الاقتصاد الكلي وبين تنقيح إطار سياسات الاقتصاد الكلي للاتحاد في المجالين الاقتصادي والنقدي، مع مراعاة، على وجه الخصوص، تزايد أوجه عدم التجانس في الاتحاد الأوروبي بعد توسيعه، التي تدعو إلى وضع قواعد أكثر مرونة للحد من الآثار المحتملة الضارة للسياسات التي تتبنى مبدأ "مقياس واحد يناسب الجميع". ويكمن التحدي في إيجاد توازن سليم بين الانضباط والمرونة.

٣٦ - ومن شأن القيام بعملية إصلاح معقولة لميثاق الاستقرار والنمو، مقترنة بأهداف واقعية وحازمة للتوحيد المالي على المدى المتوسط، أن يفضي أيضا إلى وضع أساس جديد لنوع من "مزيج السياسات" الأوروبية، أي للتعاون بين المصرف المركزي الأوروبي والمجلس الأوروبي (أو ما يدعى بمجموعة اليورو). وينبغي للسياسات النقدية أن تكون متناسقة على امتداد دورة الأعمال التجارية، وأن تعطي أهمية متساوية للمخاطر، في الاتجاه الصاعد والنازل، فيما يتعلق باستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي على حد سواء. وتكتسي تلك

المسألة أهمية أكبر، في ضوء التوجه العام للسياسة المالية نحو أهداف التوحيد الطموحة، التي سيتم تحقيقها بشكل أكثر يسرا بكثير في سياق النمو الاقتصادي المستدام.

باء - التحديات في مجال السياسات التي تواجه عملية التنوع الاقتصادي في إطار رابطة الدول المستقلة

٣٧ - على الرغم من أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي أثارت الإعجاب في معظم اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة في السنوات الماضية، تظل هناك شواغل حول إمكانية استدامتها. ويتمثل العامل الرئيسي وراء الازدهار الاقتصادي في اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالموارد في توسيع نطاق صناعاتها الاستخراجية (لا سيما في قطاعي النفط الخام والغاز الطبيعي)، مقترنة بالزيادة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية العالمية في السنوات القليلة الماضية. وضيق قاعدة الانتعاش يعرض هذه الاقتصادات للتقلبات في أسواق السلع الأساسية العالمية العالية التذبذب، الأمر الذي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية. وفضلا عن ذلك، فإن استخراج المعادن هو من الأنشطة التي تتطلب توظيف رأس مال مكثف، لا تتمخض عنه سوى فرص ضئيلة للعمالة، ويُرجح أن يفضي إلى تطورات غير متوازنة جغرافيا، وإلى قدر أكبر من التباين في الإيرادات.

٣٨ - وتتمثل المسألة الرئيسية المتعلقة بالسياسات فيما إذا كان بإمكان السياسة العامة أن تساعد في توسيع نطاق قاعدة النمو وتحد من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية في الأجلين المتوسط والطويل، والكيفية التي يمكن أن تحقق بها ذلك. وركزت المناقشات المتعلقة بالسياسات، التي جرت في الآونة القليلة في بعض اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة، على ضرورة التنوع الاقتصادي باعتباره عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أنه أساس لتحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة. وعلى الرغم من اختلاف الظروف الوطنية، حظي التنوع بمكانة بارزة في وضع الاستراتيجيات التي بُلورت في الآونة الأخيرة في بعض البلدان. بيد أنه لا يزال هناك قدر كبير من اللبس فيما يتعلق بطرائق ووسائل تحقيق هذا الهدف.

٣٩ - وقد أفضى تفتت مجلس التعاضد الاقتصادي ومن بعد ذلك تفتت الاتحاد السوفياتي إلى انهيار معظم قطاعات الصناعات التحويلية في إطار رابطة الدول المستقلة. ونتيجة لذلك، أصبحت هياكل الإنتاج والتصدير في معظم اقتصادات رابطة الدول المستقلة أكثر تخصصا وتركيزا، لا سيما في الاقتصادات الغنية بالموارد. وعلى سبيل المثال، في روسيا زادت حصة منتجات التصدير الخمسة العليا، في مجموع الصادرات من ٦٢ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى ٦٨ في المائة في سنة ٢٠٠٣ (وأربعة من تلك المنتجات من السلع الأساسية الأولية والوقود)،

وزادت حصة المنتجات العشرة العليا من ٧٢ في المائة إلى ٧٧ في المائة. ويلاحظ وجود عملية مشابهة للتركيز على صادرات السلع الأساسية في العديد من اقتصادات رابطة الدول المستقلة. وقد يكون لهذا النمط التخصصي الضيق آثار ضارة على ما يخص مسار التنمية المتوازن، لا سيما بالنسبة لبلدان رابطة الدول المستقلة ذات الدخل المنخفض.

٤٠ - وبطبيعة الحال، هناك جوانب وأبعاد مختلفة للتنوع الاقتصادي في ما بين بلدان رابطة الدول المستقلة. فثمة فرق واضح بين الاقتصادات التي تمتلك موارد ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي، والبلدان الأقل حظاً من الثراء بالموارد، التي يعكس فيها ازدياد حصص الصادرات من السلع الأساسية في الغالب نتائج تدني التصنيع في المرحلة التالية لاهتزاز الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه، تجابه الاقتصادات الغنية بالموارد مشاكل محددة يمكن أن تصبح عوائق تقف في وجه نموها الاقتصادي.

٤١ - وفي حين أن وجود موارد طبيعية ضخمة يمكن، من حيث المبدأ، أن يكون مصدراً مهماً لتمويل التنمية، فإن العلاقة بين التمتع بموارد طبيعية ثرية وجودة الأداء الاقتصادي لا يمكن أن تعتبر علاقة حتمية. وفي واقع الأمر، ثمة أدلة وافرة في ضوء الخبرات السابقة تشير إلى وجود علاقة سلبية في هذا الصدد، وهو ما يشار إليه أحياناً بـ "لعنة الموارد". ومن بين القنوات التي يمكن لـ "لعنة الموارد" أن تنبثق منها، وتتفاقم، جملة قنوات منها ضعف البيئة المؤسسية وسوء الإدارة العامة (، وعلى وجه الخصوص، ثمة نزوع لارتباط الثراء في الموارد بوجود درجات عالية من الفساد وأنشطة الاستنزاف الطفيلية). ويمكن للزيادة في سعر الصرف الحقيقي، المرتبطة بصادرات ضخمة ومتزايدة من الموارد الطبيعية، أن تصبح أيضاً عائقاً في وجه الأنشطة الاقتصادية الأخرى (وتعرف هذه الظاهرة بالمرض الهولندي). وثمة مشكلة أخرى تتصل بالتقلب الاقتصادي العام وضعف الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. بيد أن هناك عدداً من الحالات كانت فيها الموارد الطبيعية أساساً لعملية تنوع اقتصادي وتنمية للبلاد مكلفة بالنجاح. ويمكن للإدارة المالية الحكيمة وتوفير بيئة مؤسسية ملائمة (تعتبر النرويج مثلاً جيداً في هذا الصدد) أن تمنع الآثار الجانبية السلبية المحتملة، أو تقلل منها إلى حد كبير. يتوقف ما إذا كان البلد الغني بالموارد سيقع في فخ "لعنة الموارد"، أو يتمكن من تسخير ثرائه بالموارد لتحفيز التنوع الاقتصادي، على الظروف المؤسسية الخاصة بذلك البلد وإطار السياسات الموضوع لتعزيز التنمية الاقتصادية. وعلى أية حال، يمكن لخطّة سياسات موضوعة بعناية، ومنفذة كما ينبغي، أن تحد بشكل كبير من مخاطر "لعنة الموارد" في بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالموارد، كما يمكن أن تسهّل عملية تنوعها الاقتصادي.

٤٢ - ويعد تحدي السياسات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي أشد وطأة في بلدان رابطة الدول المستقلة التي لا تتمتع بثراء في الموارد الطبيعية. وهذه البلدان هي أيضا البلدان ذات المستويات الأقل في حصة الفرد من الدخل وتوجد بها معدلات أعلى من الفقر. وفي حين أن واضعي السياسات في هذه الاقتصادات يواجهون بعض المشاكل الإنمائية الأساسية، فليس لديهم مخفضات للصدمات المالية التي يتيحها الثراء في الموارد. وعلى الرغم من ذلك، فإن المبادئ الرئيسية المتعلقة بمعالجة هدف التنوع الاقتصادي ينبغي أن تكون في عمومها متشابهة في جميع بلدان رابطة الدول المستقلة.

٤٣ - وتتمثل الحجة الاقتصادية الكامنة وراء سياسات التنوع في أنه لا ينبغي النظر إلى وجود ميزة نسبية للتقسيم الدولي للعمل باعتبارها من المعطيات الثابتة بالنسبة للجميع. وتغير الميزات النسبية (كما يتضح في هيكل صافي الصادرات) عبر الزمن بسبب التغيرات في أنماط تراكم رأس المال المادي والبشري. ولكن المجالات الجديدة للميزات النسبية لا يمكن تنميتها إلا إذا قام بتطويرها رجال أعمال مستعدون للمخاطرة. وليس حتما على الإطلاق لبلدان رابطة الدول المستقلة أن تظل رهنا لهياكل إنتاجها وتصديرها الحالية، المتسمة بدرجة انحراف عالية؛ غير أنها بحاجة إلى أن تقوم بمجهود مكثف طويل الأمد لتنمية إمكانياتها وتطوير مجالات جديدة للميزات النسبية.

٤٤ - ويمكن أن ينظر إلى الوجود المحتمل لميزة نسبية (من النوع المناقش أعلاه) التي لا يتم تطويرها في ظل ظروف السوق باعتبارها حالة من حالات إخفاق السوق. وتبين النظرية الاقتصادية والخبرة الاقتصادية كلتا أن أحد السبل المتسمة بالكفاءة لمعالجة هذا النوع من إخفاق السوق هي من خلال التدخلات المناسبة على مستوى السياسات. وفي إطار منظور عالمي، فإن التصنيع الناجح، أو التنوع الاقتصادي، (بما في ذلك التصنيع الذي شهدته أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر بل أيضا النهضة التي شهدتها اقتصادات جنوب شرق آسيا في مرحلة ما بعد الحرب، وفي الآونة القريبة، تجربة أيرلندا)، كان يدفعه بشكل دائم تقريبا وجود سياسات حكومية نشطة. بيد أن التجربة قد بينت أيضا أنه في حين لا يمكن للأسواق وحدها أن تكون كافية لتوجيه عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، فلا يمكن للحكومات وحدها هي الأخرى أن تحقق نتائج مرضية، على النحو الذي تبين من النتائج الكارثية لنظم الرعاية المقدمة في إطار التخطيط المركزي (التي لا تزال اقتصادات رابطة الدول المستقلة تتحمل تبعه تكاليفها). وثمة أيضا بعض النهج التقليدية تجاه السياسات الصناعية (مثل "انتقاء الفائزين"، أو سياسات بدائل الواردات)، ذات السمعة السيئة لما يترتب عليها من آثار جانبية سلبية، مثل إحداث تشوهات في السوق، والتخصيص غير الكفؤ للموارد، وممارسات الفساد.

٤٥ - وفي ظل عدم وجود أسواق تعمل بشكل جيد، قد توجد عوامل أخرى تعوق تنمية ميزات نسبية محتملة (على سبيل المثال ضعف حماية حقوق الملكية، وضعف إنفاذ العقود، وما شابه ذلك). وينطبق هذا الفرع على العديد من اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة، لا سيما تلك التي حققت درجة أقل من التقدم في تحويلها الاقتصادي. ومن ثم، فإن إنشاء أسواق تعمل بشكل جيد ليس فقط شرطا ضروريا للتطبيق الناجح لسياسات التنوع، بل يتوقع أن يقدم دعما أكبر لتلك العملية.

٤٦ - واستنادا إلى خبرات البلدان الأخرى، فإن النسق العام لوضع إطار سياسات يستهدف التنوع الاقتصادي في اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة ينبغي أن يتضمن مكونات رئيسية مثل:

- وجود استراتيجية مترابطة طويلة الأجل تحدد الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها. ومن المهم أن يشمل وضع الأهداف الطويلة الأجل مناقشة عامة واسعة النطاق. ومن الضروري أن تعكس هذه الاستراتيجية الأهداف الوطنية التي تتمتع بتأييد عام واسع النطاق وشرعية شعبية، وألا تخضع لتنقيحات عبر دورات سياسية مختلفة.
- وجود هيكل للحوافز يشجع العوامل الاقتصادية على العمل في توجه يتسق مع أهداف السياسات، بالإضافة إلى آليات التنسيق وإدارة المصالح المتضاربة (على سبيل المثال بين القطاعين العام والخاص). وينبغي للحوافز أن تشمل كلا من "المرغبات" (العوامل الدافعة للقيام بإجراءات معينة)، و "المثبطات" (بما في ذلك التحديد المبكر لأوجه الفشل ووجود استراتيجيات خروج).
- توفير إطار ملائم للمؤسسات العامة المسندة إليها صلاحيات لتنفيذ السياسات ذات الصلة. ومن الأمور ذات الأهمية الأساسية توفر قواعد واضحة للتطبيق العملي للاتفاقيات السياسية، مقترنا بالشفافية والمساءلة في عمل تلك المؤسسات، تحاشيا لوقوع السياسات في أسر الجماعات ذات المصالح، ومنعاً لممارسات الفساد.
- التمويل الكافي - لا مناص من أن تنطوي إجراءات السياسات التي تستهدف التنوع على تمويل عام. ويمكن للاقتصادات الغنية بالموارد، من حيث المبدأ، الاستفادة من الإيرادات المتصلة بالموارد الطبيعية لتمويل استراتيجياتها التي تستهدف مجالات جديدة ذات ميزات نسبية. وفي الحالات التي لا توجد فيها موارد طبيعية وفيرة، ينبغي ألا يُعرض توجيه الأموال العامة نحو سياسات التنوع الاستدامة المالية على المدى الطويل للخطر.

٤٧ - ولا يوجد نموذج واحد فريد لسياسات التنوع الاقتصادي (بل، وفي هذا الصدد، لا يوجد نمط واحد فريد للتنوع)؛ ومن ثم فإن النجاح (والفشل أيضا) يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة، وينطبق ذلك بشكل كامل على خطة السياسات ذات الصلة في نطاق بلدان رابطة الدول المستقلة. بيد أن الخبرة المستفادة من بلدان أخرى تدل بوضوح على أن كفاية وجودة الترتيبات المؤسسية هي على الأرجح عامل أساسي للنجاح في تنفيذ سياسات التنوع. وبعبارة أخرى، فإن القواعد والأهداف المعيارية للسياسات يجب أن ياريتها إطار مؤسسي ملائم بالمعنى الواسع "لقواعد اللعبة" الرسمية وغير الرسمية. ويمكن للعديد من الآثار الجانبية السلبية للسياسات الصناعية، بالمعنى التقليدي، أن تكون ذات صلة بشكل مباشر بقصور أو عدم كفاية الإطار المؤسسي الذي يتم تطبيقها في إطاره. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن ينظر إلى إنشاء المؤسسات الملائمة باعتباره جزءا أساسيا من استراتيجية التنوع. وثمة حاجة أيضا إلى وجود مؤسسات قوية، ويمكن الاعتماد عليها، للإبقاء على معدلات عالية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، في سياق صدمات الظروف غير المواتية. وتعتمد التغيرات المؤسسية الفعلية على السياق الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي المحدد في البلد الذي يتم تطبيق هذه الاستراتيجية فيه.

٤٨ - وفي البلدان التي لا تزال تشهد تحولا اقتصاديا عميقا، مثل اقتصادات رابطة الدول المستقلة، تتفاقم تحديات سياسات التنوع الاقتصادي نتيجة عدم الانتهاء من الإصلاحات المنهجية والهيكلية الضرورية لإيجاد اقتصاد سوقي يعمل بشكل كامل. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يُنظر إلى الثغرات الحالية في بعض مجالات تنمية السوق باعتبارها فرصة لوضع لوائح السياسات. وفعلا، قد يكون من الأسهل إنشاء مؤسسات جديدة تعمل بشكل جيد، انطلاقا من الصفر (شرطية أن تكون جيدة التصميم وسليمة التجميع) وذلك بدلا من محاولة إحداث تغيير في مؤسسة قائمة فعلا، (لكنها لا تعمل جيدا) أو إصلاحها.

٤٩ - وتدلل الخبرات المستفادة في الآونة الأخيرة على أن أكثر الترتيبات المؤسسية التي تستهدف التنوع الاقتصادي فعالية هي تلك التي تشمل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة (من القطاعين العام والخاص على حد سواء) في عملية وضع السياسات، وتطبيقها، وتوجيهها نحو الهدف المشترك. وعوضا عن "انتقاء الفائزين"، بالمعنى الذي تحمله الكلمة في إطار السياسات الصناعية التقليدية؛ يتضمن هذا النهج تحالفا استراتيجيا أكثر مرونة (يمكن أن يكون ذا طبيعة طويلة الأجل)، يتسنى من خلاله للحكومة والقطاع الخاص تبادل المعلومات والأفكار، وتنسيق الإجراءات فيما يخص استحداث أنشطة أو تطوير منتجات أو تكنولوجيات جديدة. ويسعى هذا النموذج المتعلق بالسياسات، من خلال التعاون الاستراتيجي بين الأطراف المعنية، إلى تحديد أسباب إخفاقات السوق التي تفضي إلى نقصان

روح المبادرة للسعي إلى تحقيق إعادة الهيكلة الاقتصادية. ومتى تم وضع وتنفيذ قواعد التفاعل بشكل سليم، فإن الالتزامات والمسؤوليات المشتركة، والشفافية في العمل، وتوفير المساعدة في استخدام الأموال العامة، في نطاق مثل هذه التحالفات، من شأنه أن يساعد في التقليل من تشوهات السوق وممارسات الفساد التي تشوب أحيانا السياسات الصناعية التقليدية.

٥٠ - وواضح أن الإطار المؤسسي الملائم هو مكون واحد فقط من جدول أعمال واسع النطاق للسياسة يستهدف التنوع الاقتصادي والتنمية في اقتصادات رابطة الدول المستقلة. وينبغي، على وجه العموم، أن يكون تركيز مبادرات الإصلاح منصبا على المجالات التي لها أثر عام على تكلفة الأنشطة الاقتصادية، بما يشمل الهياكل الأساسية الرئيسية التي يلعب الاستثمار العام دوراً رئيسياً فيها. وفي ذلك السياق ينبغي، مع تطور القطاع الخاص ليصبح وسيلة لتحقيق الأهداف العامة، أن تعزز السياسة العامة التنمية والمشاركة في القطاع الخاص وذلك من خلال خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتهيئة بيئة تساعد على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين نظام الإدارة في المجتمع العام وفي الشركات وللقضاء على النقائص العديدة الموجودة في السوق.

٥١ - وينبغي أيضاً أن يستهدف جدول الأعمال الأوسع نطاقاً المتعلق بالسياسة تنمية الابتكار ورأس المال البشري، وهما عنصران أساسيان في النمو والمنافسة على الأجل الطويل. والعديد من بلدان رابطة الدول المستقلة (وخاصة روسيا والاقتصادات الكبيرة الأخرى) هي، في الواقع، في موقع أفضل بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال متنوع وقائم على الابتكار مقارنة ببعض البلدان النامية الغنية بالموارد نتيجة لما يتوفر لديها بالفعل من رأس مال بشري. غير أنه ينبغي أن يكون من أهداف السياسة أيضاً القضاء على أوجه الجمود الهيكلي القائمة التي قد تعوق تحويل رأس المال البشري المتوفر لديها إلى نشاط مؤسسي مبتكر.

٥٢ - وتطوير النظام المالي له أهمية خاصة في تعزيز الاستثمار المنتج، وبالتالي التنوع. وتسهيل الحصول على الائتمانات من شأنه أن يخفف قيوداً أساسياً يواجه تطوير الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتعزيز الابتكار. وهناك حاجة أيضاً إلى إقامة نظام مصرفي يعمل بشكل سليم في الاقتصادات الغنية بالموارد وذلك لتوجيه الفوائض التي تتولد في الأنشطة السريعة النمو القائمة على أساس السلع إلى فرص استثمارية في قطاعات أخرى على نحو يتسم بالكفاءة.

٥٣ - واتساع نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أيضاً أن يؤدي إلى تعزيز التنوع الاقتصادي عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق

وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي خارج قطاعات الموارد. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الاقتصادات الأصغر في رابطة الدول المستقلة، وهي اقتصادات يكون دور الطلب الخارجي في التنمية الاقتصادية فيها أكثر وضوحاً، وعلى العديد من البلدان غير الساحلية التي يكون فيها الإحساس بالمسائل المتعلقة بالمرور العابر أكثر إيلافاً. غير أنه ينبغي التحذير من أن تحرير التجارة وحده قد لا يؤدي بالضرورة إلى حفز أنشطة اقتصادية جديدة (كما ثبت من الخبرة التي اكتسبت مؤخراً)؛ إذ أنه كي تتحقق هذه الأنشطة ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق الاندماج مكتملة للسياسات المحلية التي تعزز التنوع. وبالإضافة إلى هذا فإنه من المهم أن ينظر إلى ترتيبات التجارة والنقل العابر التي تزيد من فرص الوصول إلى الأسواق على أنها ترتيبات مستقرة ولا يجوز أن يُعكس اتجاهها إذا ما أُريد أن تتحقق تلك الآثار المفيدة.

٥٤ - وبالإضافة إلى هذا فإن سياسات التنوع تتطلب مهارات خاصة من الوكالات الحكومية التي ستشارك في تنفيذها. ووجود إدارة عامة تتوفر لديها القدرة الملائمة هو في الواقع شرط مسبق للعمل في أية برامج واسعة النطاق ترعاها الحكومة. وعلى هذا فإن جهود بناء القدرات تنشأ كخطوة هامة تتعلق بالسياسة، وهي خطوة ينبغي أن تولى أولوية عالية، وخاصة في بلدان رابطة الدول المستقلة المنخفضة الدخل. وواضح أن هذا المجال هو أيضاً مجال يمكن فيه للمساعدة المستهدفة من جانب المجتمع الدولي (التي لن تحتاج بالضرورة إلى تمويل واسع النطاق) أن تولّد عائدات مرتفعة من حيث تأثيرها على الرفاه الاجتماعي في البلدان المتلقية.

٥٥ - وينبغي أن يُنظر إلى التنوع الاقتصادي في منطقة بلدان رابطة الدول المستقلة كهدف لسياسة طويلة الأجل. وبالنظر إلى الهياكل الاقتصادية السائدة في الوقت الحالي فإنه من المرجح أن يظل الاعتماد على صادرات السلع الأساسية صفة غالبية بالنسبة للعديد من اقتصادات رابطة الدول المستقلة لبعض الوقت في المستقبل. ونجاح التنوع الاقتصادي يتطلب إطاراً للسياسة يعتمد على إصلاحات شاملة في العديد من المجالات ويدعو إلى بذل جهود دائمة ومكرسة فيما يتعلق بالسياسة.

جيم - الضعف المالي في اقتصادات السوق الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٦ - كان مستوى صافي تدفقات رأس المال وحالات العجز المناظرة في الحسابات الجارية لغالبية اقتصادات السوق الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مرتفعاً نسبياً في العقد الماضي. وقد أتاح ذلك أن تظل مستويات الاستثمار والاستهلاك أعلى من المستويات التي كان من الممكن تحقيقها في حالة غياب تلك التدفقات. ومن الممكن زيادة النمو بتمويل

خارجي لأن مستوى الاستثمار المحلي لم يعد مقيدا بالمدخرات المحلية. وتدفقات رأس المال هذه أتاحَت لاقتصادات السوق الناشئة أن تعيد جزئياً، تجميع أرصدة رأس المال المنتج التي كانت غير كافية بالنسبة لاقتصاد السوق. وبالإضافة إلى هذا فإن ذلك التدفق جعل من الممكن أن تظل مستويات الاستهلاك ثابتة جزئياً، على الرغم من انهيار النشاط الاقتصادي خلال مرحلة التحول. وعلى الرغم من أن هذه المزايا لها أهمية بالغة فإنه ينبغي أن تظل اقتصادات السوق الناشئة مدركة لوجود عدد من القيود والمؤهلات الإضافية التي تنطبق على استراتيجية إئتمانية تستند إلى الاعتماد بقوة على التمويل الخارجي. وتلك القيود والمؤهلات تشمل أساساً قيوداً أكثر صرامة على سياسة الاقتصاد الكلي، وتكلفة الفرص الضائعة المتعلقة بحيازة مبالغ كبيرة من الاحتياطيات الدولية، وفقد الدخل القومي خلال أزمة تتعلق بالعملية، إن حدثت. وبالنظر إلى تلك القيود فإن المزايا التي تعود من انفتاح سوق رأس المال قد تكون أقل كثيراً بالنسبة للأسواق الناشئة مقارنة بالاقتصادات الأكثر تقدماً.

٥٧ - وبالنظر إلى ارتفاع مستويات تدفقات رأس المال إلى اقتصادات السوق الناشئة فإنه من الممكن أن يكون تحرير حساب رأس المال لتلك الاقتصادات قد سار بخطى أسرع مما هو متوقع بالنظر إلى الإصلاحات المؤسسية المحلية التي أجريت فيها. وبالنظر إلى أن دورات الازدهار - الانهيار هي، على ما يبدو، صفة من صفات اقتصادات السوق الناشئة في جميع أنحاء العالم، وخاصة بالنظر إلى طبيعة الهيكل المالي الدولي الحالي، سيكون من الملائم توخي المزيد من الحرص تجاه ضبط الحساب الجاري وحالات العجز المالية عند مستويات يمكن المحافظة عليها خلال الفترة الحالية التي تتسم، نسبياً، بجودة الأداء.

٥٨ - وتقييم احتمالات أن تتسبب حالات العجز في الحساب الجاري لاقتصادات السوق الناشئة في حدوث مشكلة بالنسبة للاستقرار الاقتصادي هو أمر صعب. وتحليلات أزمات سعر الصرف السابقة خلصت جميعها تقريباً إلى أن حالات عجز الحساب الجاري الكبيرة أو المتزايدة كانت عاملاً هاماً من العوامل التي أسهمت في حدوث تلك الأزمات. غير أن المخاطر التي يشكلها العجز في الحساب الجاري لا يمكن تقييمها بحجم العجز وحده؛ إذ أنها ستعتمد أيضاً على كيفية تمويله وكيفية استخدامه ونظام معدل الصرف ومستويات الدين الجاري وحجم الاحتياطيات الدولية وسلامة النظام المالي وحالة الاقتصاد الكلي العامة للبلد. وعلى الرغم من أنه قد أُحرز بعض التقدم في فهم العوامل التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى إحداث أزمة عملة فإنه لا تزال توجد ثغرات كبيرة في المعرفة، كما أن كل أزمة تبدو مختلفة إلى حد ما عن الأزمات السابقة. والمشكلة الأساسية تتمثل في أن حالات العجز في الحساب الجاري التي يبدو أنها ستستمر في ظل الظروف الجارية قد لا يُنظر إليها على هذا النحو بعد

حدوث صدمة ما غير متوقعة، وربما تكون صدمة خارجية تماما. وفي كثير من الأحيان تُثار مسألة الاستدامة بالنسبة للبلدان التي تكون حالات عجز الحساب الجاري فيها أكبر كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان التي يكون العجز في الحساب الجاري بالنسبة لها من رقمين ويكون مستوى الدين الخارجي فيها مرتفعا مقارنة بالاحتياطيات الرسمية أو الناتج المحلي الإجمالي. وغالبية اقتصادات السوق الناشئة حافظت على مستويات العجز في الحساب الجاري عند نسبة تقل عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مستوى العجز الذي واجهته المكسيك في السنوات السابقة للأزمة المالية التي شهدتها في عام ١٩٩٤. غير أن الكثير من اقتصادات السوق الناشئة تواجه حالات عجز أكبر من حالات العجز التي واجهها عدد من بلدان شرق آسيا قبل الأزمات المالية التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وبالنظر إلى أن المنطقة لديها خبرة محدودة في حسابات رأس المال المفتوحة ومعرضة لمواجهة أزمات تتعلق بالعملة بما في ذلك الأزمات التي واجهتها بلغاريا في عام ١٩٩٦، والجمهورية التشيكية ورومانيا في عام ١٩٩٧، وروسيا في عام ١٩٩٨، وتركيا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وعدد من هجمات المضاربة ضد هونغاري في عام ٢٠٠٣، فإن هناك ما يبرر الشعور بالقلق إزاء إمكان حدوث حالة من عدم الاستقرار بالنسبة للعملة في المستقبل. وهناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بالعجز في الحساب الجاري وبإمكان حدوث مصاعب مالية خلال فترات تقل فيها السيولة العالمية، مثل الفترة الحالية.

دال - التحديات المقبلة الناتجة عن العولمة

٥٩ - من الضروري، لجني فوائد اندماج التجارة الدولية، كما هو الحال بالنسبة للاندماج المالي، أن تتوفر المؤسسات والسياسات المحلية التكميلية اللازمة. ومن الممكن أن تكون تكلفة عدم تحقيق ذلك هي نفس التكلفة ولو أنها لن تأخذ نفس الشكل المأساوي الذي تأخذه أزمة في العملة ناتجة عن انهيار مؤسسي في ظروف اندماج مالي. وفي حالة اندماج التجارة من الممكن أن تتمثل النتائج في زيادة البطالة وانخفاض الاستثمار وزيادة اللامساواة. والمزايا التقليدية لزيادة التخصص من انفتاح التجارة يمكن أن تزول بسهولة إذا أصبح العمال الذين نُقلوا من أماكنهم عاطلين، كما أنه من الممكن أن تُفقد الفوائد التي تعود من زيادة الدخل القومي إذا لم تكن موزعة بالتساوي بدرجة أكبر.

٦٠ - وسوف تحتاج كل منطقة فرعية من مناطق اقتصادات السوق الناشئة إلى أن يكون لها مكان مناسب في نظام الإنتاج العالمي. وينبغي أن تكون مجموعة الدول العشرة الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي قادرة على أن تجد لنفسها مكانا في سلسلة الصناعات التحويلية

وذلك بالنظر إلى وجود إمكانية مفتوحة أمامها لدخول سوق الاتحاد الأوروبي وإلى الارتفاع النسبي في مستويات رأس المال البشري فيها ولكن مع انخفاض الأجور فيها بدرجة كبيرة. ولا تزال تجزئة السوق ومحدودية الإصلاح المؤسسي يحدان من الصناعات التحويلية في بعض بلدان جنوب شرق أوروبا. واقتصادات رابطة الدول المستقلة تبدو، في الوقت الراهن، خارجة إلى حد كبير عن شبكة الصناعات التحويلية العالمية؛ وهو ما يرجع إلى تدهور قطاعات الصناعات التحويلية فيها خلال مرحلة التحول وإلى الميزات التنافسية أو الطبيعية التي تتمتع بها بالنسبة لمنتجات الموارد الطبيعية. غير أن هذه السلع الأولية لن توفر لهذه البلدان الأساس اللازم لها كي تصبح اقتصادات نمو ديناميكي.

٦١ - وعلى مدى نصف القرن الماضي حققت البلدان التي كانت في وسط التوزيع العالمي للدخل، والتي كانت تعمل أيضا على الاندماج في نظام التجارة، معدلات نمو مرتفعة نسبيا، كما أنها كانت قادرة على الاتجاه نحو مستويات نصيب الفرد من الدخل معادلة للمستويات المناظرة في البلدان الأكثر ثراء. وإذا كان لذلك النمط التاريخي أن يستمر في العقود المقبلة يُتوقع أن تحقق غالبية اقتصادات السوق الناشئة، التي تتوافق بوضوح مع تلك المنطقة الوسطى، نتائج طيبة نسبيا. غير أنه على مدى نصف القرن الماضي لم تكن تلك البلدان ذات الدخل المتوسط والتي تتجه نحو التصنيع معرضة لتهديد تنافسي شديد من البلدان التي تتجه نحو التصنيع والتي يكون نصيب الفرد من الدخل فيها أكثر انخفاضا. غير أنه في العقود المقبلة سيتعين على اقتصادات السوق الناشئة أن تتنافس مع بلدان مثل البرازيل والصين والهند؛ وهي بلدان تتصف ليس فقط بأن مستويات الأجور فيها أكثر انخفاضا بل أيضا بأنها على نفس درجة التقدم، بل أكثر تقدما، من الناحية التكنولوجية في مجالات كثيرة من اقتصادات السوق الناشئة. ويوجد بالطبع في اقتصادات السوق الناشئة بعض الأسواق الملائمة للتكنولوجيا المتقدمة ولكنها ليست كافية لتشغيل أعداد كبيرة من الناس. وعلى هذا فإن التحدي سيكون متمثلا في تحديد القطاعات التي سيكون فيها لتلك الأسواق ميزة نسبية، وكذلك إمكانية للنمو التكنولوجي إضافة إلى إمكانية ارتفاع الأجور وزيادتها. ولتفادي الوضع غير المرغوب فيه وهو الاضطرار للتنافس على أساس أجور منخفضة سيكون الخيار المتاح أمام اقتصادات السوق الناشئة، كما يبدو، خيارا محدودا ما عدا إيجاد مجتمعات قائمة على أساس المعرفة عن طريق زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال البشري وتنفيذ سياسات لتشجيع المزيد من المشاركة والابتكار.

الجدول ١-١-١

التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

(التغير بالنسبة المئوية عن السنة السابقة)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١,٩	٢,٢	٠,٥	١,٢	فرنسا
١,٣	١,٧	٠,١-	٠,١	ألمانيا
١,٦	١,٢	٠,٣	٠,٤	إيطاليا
٢,٣	١,٨	٠,٨	١,٢	النمسا
٢,٤	٢,٦	١,٣	٠,٩	بلجيكا
٢,٩	٢,٩	١,٩	٢,٣	فنلندا
٢,٧	٣,٨	٤,٥	٣,٦	اليونان
٤,٦	٤,٣	٣,٧	٦,١	أيرلندا
٣,٥	٤,٠	٢,٩	٢,٥	لكسمبرغ
١,٦	١,٢	٠,٩-	٠,٦	هولندا
١,٩	١,٢	١,٢-	٠,٤	البرتغال
٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٢	اسبانيا
١,٨	١,٩	٠,٦	٠,٩	منطقة اليورو
٢,٥	٣,٢	٢,٢	١,٨	المملكة المتحدة
٢,٣	٢,٢	٠,٥	١,٠	الدانمرك
٢,٩	٣,٤	١,٥	٢,٠	السويد
٢,٠	٢,٢	٠,٩	١,١	الاتحاد الأوروبي - ١٥
٣,٦	٣,٢	١,٩	٢,١	قبرص
٣,٩	٣,٨	٣,٧	١,٥	الجمهورية التشيكية
٥,٦	٥,٩	٥,١	٧,٢	إستونيا
٣,٨	٣,٨	٣,٠	٣,٥	هنغاريا
٦,٠	٧,٠	٧,٥	٦,٤	لاتفيا
٥,٨	٦,٧	٩,٧	٦,٨	ليتوانيا
١,٥	١,٠	٠,٣-	٢,٦	مالطة
٤,٩	٥,٧	٣,٨	١,٤	بولندا
٥,٠	٥,١	٤,٥	٤,٦	سلوفاكيا
٣,٩	٣,٨	٢,٥	٣,٣	سلوفينيا

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤,٥	٤,٩	٤,٠	٢,٤	أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد - ١٠
٢,٢	٢,٤	١,١	١,٢	الاتحاد الأوروبي - ٢٥
٤,٧	٤,٣	٤,٠	٠,٥-	أيسلندا
٣,٧	٣,٥	١,٣	٠,٧-	إسرائيل
٢,٩	٣,٤	٠,٤	١,٤	النرويج
١,٧	١,٨	٠,٤-	٠,٣	سويسرا
٢,٢	٢,٤	١,١	١,٢	أوروبا الغربية، وأوروبا الوسطى والشرقية
٣,٠	٢,٧	٢,٠	٣,٤	كندا
٣,٥	٤,٤	٣,٠	١,٩	الولايات المتحدة
٣,٥	٤,٣	٣,٠	٢,٠	أمريكا الشمالية
١,٥	٣,٩	١,٣	٠,٣-	اليابان
٢,٧	٣,٤	١,٩	١,٣	أوروبا، وأمريكا الشمالية واليابان
				بنود تذكيرية:
٤,٦	٥,٠	٤,٠	٢,٤	الاتحاد الأوروبي - ٨
٢,٠	٢,٢	٠,٩	١,١	أوروبا الغربية - ٢٠
٢,٨	٣,٣	٢,٠	١,٦	أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية؛ الحسابات القومية والإحصاءات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ تقديرات أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛

Eastern Europe Consensus Forecasts, 15 November 2004, Consensus Economics, Consensus

.Forecasts, 6 December 2004

ملاحظة: المجموع جميعها لا تشمل إسرائيل. تتألف مجموعة أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى والشرقية من مجموعة الاتحاد الأوروبي - ٢٥ إضافة إلى أيسلندا والنرويج وسويسرا. ومجموعة الاتحاد الأوروبي - ٨ (دول أوروبا الوسطى وبحر البلطيق) تشمل الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ما عدا قبرص ومالطة. ومجموعة أوروبا الغربية - ٢٠ تشمل مجموعة أوروبا الغربية - ١٥ إضافة إلى قبرص وأيسلندا ومالطة والنرويج وسويسرا. وبالنسبة للبيانات المتعلقة ببلدان أوروبا الجنوبية والشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة الأوروبية، انظر الجدول ١-١-٢.

(أ) تنبؤات.

الجدول ٢-١-١

التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية في جنوب شرق أوروبا ورابطة
الدول المستقلة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥
(التغير بالنسبة المئوية عن السنة السابقة)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥,٢	٧,٩	٥,١	٦,٥	جنوب شرق أوروبا
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٣,٤	ألبانيا
٤,٣	٤,٠	٣,٢	٣,٧	البوسنة والهرسك
٥,٣	٥,٥	٤,٣	٤,٩	بلغاريا
٤,٤	٤,٠	٤,٣	٥,٢	كرواتيا
٥,٢	٧,٥	٤,٩	٥,٠	رومانيا
٤,٥	٧,٠	١,٥	٣,٨	صربيا والجبل الأسود ^(ب)
٣,٥	٢,٥	٣,٤	٠,٩	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٥,٣	٩,٠	٥,٨	٧,٩	تركيا
٦,٤	٧,٩	٧,٧	٥,٢	رابطة الدول المستقلة
٨,٠	١٠,٠	١٣,٩	١٥,١	أرمينيا
١٤,٠	٩,٥	١١,٢	١٠,٦	أذربيجان
٩,٠	١٠,٠	٦,٨	٥,٠	بيلاروس
٥,٠	٦,٠	١١,١	٥,٥	جورجيا
٧,٩	٩,٣	٩,٣	٩,٨	كازاخستان
٧,٠	٦,٥	٦,٧	٠,٠	قيرغيزستان
٦,٠	٨,٠	٦,٣	٧,٨	جمهورية مولدوفا ^(ج)
٥,٨	٦,٨	٧,٣	٤,٧	الاتحاد الروسي
٨,٣	١١,٠	١٠,٢	٩,٥	طاجيكستان
٧,٠	٦,٠	٦,٨	١,٨	تركمانيستان ^(د)
٦,٥	١٢,٤	٩,٤	٥,٢	أوكرانيا
٦,٤	٧,٦	٤,٤	٤,٢	أوزبكستان
٦,٠	٧,٩	٦,٩	٥,٦	المجموع أعلاه
				بنود تذكيرية:
٥,٠	٦,٤	٤,٢	٤,٦	جنوب شرق أوروبا بدون تركيا
٧,٥	١٠,١	٨,٥	٦,٢	رابطة الدول المستقلة بدون الاتحاد الروسي

٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
٩,٩	١١,٧	٨,٦	١٠,٠
٦,٦	٧,٥	٨,٤	٧,٣
٥,٣	٨,٦	١١,٦	٧,٢
٦,٣	٧,٧	٨,١	٧,٩

المصدر: الإحصاءات الوطنية، اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة؛ تقارير أعدها وكالات التنبؤ الرسمية.

ملاحظة: حُسب المجموع باستخدام عوامل ترجيح تستند إلى الفوارق في القدرة الشرائية. والمجاميع المبينة هي: جنوب شرق أوروبا (البلدان الثمانية التي تقع تحت ذلك البند)؛ رابطة الدول المستقلة (الاثنى عشر بلدا الأعضاء في رابطة الدول المستقلة). والمجاميع الفرعية هي: بلدان رابطة الدول المستقلة القوقازية: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا؛ بلدان رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى: كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان؛ الثلاثة بلدان الأوروبية من رابطة الدول المستقلة: بيلاروس، وجمهورية مولدوفا، أوكرانيا؛ اقتصادات رابطة الدول المستقلة ذات الدخل المنخفض: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، جمهورية مولدوفا، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان. والتنبؤات المبينة الخاصة بالبلدان هي التنبؤات التي بُلغت من جانب وكالات التنبؤ الرسمية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) تنبؤات.

(ب) ما عدا كوسوفو وميتوهيا.

(ج) ما عدا ترانسدينستريا.

(د) تقديرات أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.